THE SUPREME COUNCIL FOR
Motherhood
& Childhood

إطار الاستراتيجية الوطنية
للأمومة والطفولة
2021-2017

الخطة الاستراتيجية
لتعزيز حقوق و تنمية الأطفال ذوي الإعاقة
2021-2017

scmc.gov.ae

@UAESCMC

تقديـم

لقـد أعطـت القيـادة الرشـيدة فـي الدولـة جـل اهتمامهـا بـالأم الإماراتيـة وبأطفالهـا ودعمتهـم فـي جميـع المجـالات وفـرت لهـم مـا يكفـل حقوقهـم العلميـة والعمليـة والصحيـة.

واسـتنادًا إلـى هـذا الدعـم للمـرأة بصفـة عامـة والأم والطفـل بصفـة خاصـة الـذي أرسـى دعائمـه المغفـور لـه الشـيخ زايـد بـن سـلطان ال نهيـان طيـب اللـه ثـراه، فقـد سـعى المجلـس الأعلـى للأمومـة والطفولـة إلـى وضـع مبـادئ اسـتراتيجية تنيـر للأم وأطفالهـا الطريـق نحـو التقـدم فـي شـتى ميادين الحيـاة بمـا فـي ذلـك تنشـئة الأطفـال علـى القيـم والمبـادئ الطيبـة وتجهيزهـم للمسـتقبل.

إن الاسـتجابة السـريعة مـن الدولـة واعتمادهـا الاسـتراتيجية الوطنيـة للأمومـة والطفولـة والخطـة الاسـتراتيجية لتعزيـز حقـوق الطفـل ذوي الإعاقـة تـدل علـى اهتمامهـا بهاتيـن الفئتيـن الهامتيـن فـي المجتمـع وضـرورة فتـح المجـال أمامهمـا للإنطـلاق نحـو المسـتقبل بـكل ثقـة واقتـدار.

ولقـد بـذل المجلـس الأعلـى للامومـة والطفولـة جهـداً مشـكوراً فـي مجـال إعـداد هاتيـن الاسـتراتيجيتين بالتعـاون مـع مكتـب منظمـة اليونيسـف لـدول الخليـج العربيـة ومـع العـدد الكبيـر مـن الـوزارات ومؤسسـات المجتمـع المدنـي، لتكونـا مرجعـاً أساسـياً لصانعـي القـرار فـي مجـال الطفولـة فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة ومسـاهماً رئيسـياً فـي بنـاء بيئـة تزدهـر فيهـا قـدرات الأطفـال واليافعيـن.

إننـي أهـدي هـذا الإنجـاز الكبيـر إلـى الأخـوات الأمهـات وأبنائنـا الأطفـال وأدعوهـم إلـى الاسـتفادة القصـوى مـن الفعاليـات والخطـط التـي تضمنتهـا والاسترشـاد الدائـم بمبادئهـا وتطبيقهـا والاسـتفادة مـن الفرصـة المتاحـة لهـم بمـا يكفـل لهـم مسـتقبلاً آمنـاً ومزدهـراً ومشـرقاً.

فاطمة بنت مبارك
رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة

أضواء على استراتيجيتي الأمومة والطفولة

يأتي إطلاق هاتين الإستراتيجيتين استكمالا للإنجازات التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال تنفيذ التزاماتها تجاه الأطفال ويمثل تجسيداً عملياً آخر لالتزام قيادتنا الرشيدة بتعزيز وحماية حقوق الطفل.

لقد كان للجهد العظيم والمتابعة المستمرة من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الدور الرئيس في الوصول إلى ما وصلنا إليه وبفضل توجيهاتها السديدة تم إنجاز هذا العمل الكبير الذي اعتمده مجلس الوزراء الموقر.

ولم يكن إعداد هاتين الاستراتيجيتين وليد الصدفة إنما كان نتاج جهد وتعاون مكثف ومستمر مع وزارات ومؤسسات الدولة وجهات أخرى لها باعها الطويل في هذا المجال.

فقد تعاون المجلس الأعلى للامومة والطفولة في إعداد الاستراتيجيتين مع الاتحاد النسائي العام ومكتب منظمة اليونيسيف لدول الخليج العربية وتشاور المجلس مع أكثر من 45 جهة محلية واتحادية لإنجازهما.

إن المجلس الأعلى للأمومة والطّفولة مكلّف بوضع الخطط الاستراتيجية والتنفيذية الشاملة لتنمية الأمومة والطفولة في إطار خطة التنمية العامة للدولة، وبالإشراف على تنفيذها، وبمتابعة وتقييم تطبيقها وبتشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة لهذه الغاية. ولذلك قام المجلس بإعداد الاستراتيجية، بالتّنسيق مع جميع الجهات المختصّة والمعنية بالطفولة، ونحن على ثقة بأن جميع قطاعات الوزارات والمؤسسات المنفّذة للاستراتيجية ستعمل على إعداد خطط عمل تشغيلية مستخدمة الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة دليلاً مرجعياً لها.

إن الهدف من وراء هذا الإنجاز هو أن تكون الاستراتيجيتان مرجعاً أساسياً لصانعي القرار في مجال الأمومة والطفولة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومساهماً رئيسياً في بناء بيئة تزدهر فيها قدرات الأطفال واليافعين.

وتتضمن الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة إشراك الأطفال واليافعين في صياغة السياسات العامة حيث تم أخذ آراء الأطفال وتطلعاتهم وتساؤلاتهم في

مجالات الصحة والتعليم والحماية والمشاركة والقضايا المتصلة بها وذلك من خلال التشاور معهم.

وأخذت الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة بعين الاعتبار أنّ ضمان حقوق الطفل بشكل كامل يتطلّب تشريعات وسياسات وبرامج لتعزيز نموّه الجسدي، والفكري والاجتماعي والعاطفي. كما تكفل الاستراتيجية حقوق جميع الأطفال واليافعين حتى سن 18 عام في الصحة والنمو والتعليم جيّد النوعية والحماية من العنف والإساءة والإهمال والمشاركة في خدمة المجتمع بحيث يكونوا أفراداً فاعلين ومبدعين في مجتمعهم ووطنهم.

أما بالنسبة للخطة الاستراتيجية لتعزيز حقوق وتنمية الأطفال ذوي الإعاقة فقد نصت على أن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى أعلى المستويات ملتزمة بحقوق الطفل حيث استطاعت الدولة وبفضل السياسات التنموية التي انتهجتها من تحقيق قفزات وتحولات هامة بشأن التعليم والصحة والحماية والمشاركة للطفل.

لقد تم الاسترشاد بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين الراسخة في كل من اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتؤكد هذه الاتفاقيات على مسؤولية الحكومات لضمان تمتع جميع الأطفال، بغض النظر عن الجنس والإعاقة، بحقوقهم دون تمييز من أي نوع.

وهكذا فإن المجلس الأعلى للأمومة والطفولة جاهز لتنفيذ برامج وخطط هاتين الاستراتيجيتين والتعاون مع كل الجهات التي شاركت وساهمت في إنجازهما، والهدف من ذلك هي الأم الإماراتية والطفل الإماراتي، وكلنا أمل أن تسهم هاتين الاستراتيجيتين في توفير الفرصة لكل أم وطفل للمساهمة في تحقيق الأهداف المرجوة من الاستراتيجيتين.

الريم عبدالله الفلاسي
الأمين العام للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة

مقدمة

تعد موافقة مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة على الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة والخطة الاستراتيجية للأطفال ذوي الإعاقة في 22 مارس 2017 أحدث الانجازات البارزة لتجسيد التزام القيادة الرشيدة في الدولة بتعزيز وحماية حقوق الأطفال.

لقد عمل المجلس الأعلى للأمومة والطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» لدول الخليج العربية على تطوير الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة والخطة الاستراتيجية للأطفال ذوي الإعاقة في إطار توجيهات ورعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك – حفظها الله- رئيسة الاتحاد النسائي العام، الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة.

وقد تم تطويرهما بعد تحليل دقيق للسياسات والمبادرات والخدمات المتاحة في جميع القطاعات، بمشاركة فعالة من جميع الوزارت والهيئات ذات الصلة بالأمومة والطفولة والجمعيات الأهلية والأطفال وأسرهم. كذلك روعي أن تكون الاستراتيجيتين على توافق مع الرؤية الطموحة للإمارات 2021، وقانون حقوق الطفل بالإمارات «وديمة»، والالتزامات الدولية للدولة وخاصة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

إن اعتماد مجلس الوزراء لهذه الاستراتيجيات يجعلها مرجعية رئيسية لإعداد السياسات والبرامج المتعلقة بالأمومة والطفولة بالدولة خلال السنوات الخمس القادمة 2017-2021.

وتؤكد مشاركة منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» لدول الخليج العربية في تطوير الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة والخطة الاستراتيجية للأطفال ذوي الإعاقة التزام اليونيسف بالعمل مع كافة الشركاء بدولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية الطموحة ولتعزيز حقوق ورفاه كل طفل في الدولة.

شاهيدا أظفر

ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)

لدول الخليج العربية

إطار الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة 2021-2017

المجلس الأعلى للأمومة والطفولة

THE SUPREME COUNCIL FOR
Motherhood
& Childhood

المجلس الأعلى للأمومة والطفولة

THE SUPREME COUNCIL FOR
Motherhood
& Childhood

إطار الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة
2017-2021

مقدمة

أعدّ المجلس الأعلى للأمومة والطفولة والاتحاد النسائي العام بالتعاون مع مكتب منظمة اليونيسف لدول الخليج العربية، الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة (الاستراتيجية) بناءً على توجيهات سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام، رئيس المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، لتكون مرجعاً أساسياً لصانعي القرار في مجال الطفولة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومساهماً رئيسياً في بناء بيئة تزدهر فيها قدرات الأطفال واليافعين، آخذةً بعين الاعتبار أنّ ضمان حقوق الطفل بشكل كامل يتطلّب تشريعات وسياسات وبرامج لتعزيز نموّه الجسدي، والفكري والاجتماعي والعاطفي. ويأتي إطلاق هذه الاستراتيجية للأعوام الخمسة القادمة 2017 - 2021م ليمثل تجسيداً عملياً آخر لالتزام القيادة الإماراتية الرّشيدة بتعزيز وحماية حقوق الطفل.

تم إعداد المسودة الأولى من الاستراتيجية عام 2013م بناءً على المعلومات والتوصيات المدرجة في دراسة تحليل وضع الأطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2010 والتي تضمنت آراء عدة فئات من الأطفال واليافعين في مجالات الصحة والتعليم والحماية والمشاركة والقضايا المتصلة بها. وتم التشاور مع 45 جهة محلية واتحادية معنية بالمجالات المختلفة للأمومة والطفولة وخبراء فنيين دوليين من منظمات دولية مختلفة لمراجعتها. وقام فريق عمل من المجلس الأعلى للأمومة والطفولة ومنظمة اليونيسف بتحديث وتطوير النسخة الحالية في يوليو 2016م لتتواءم مع التغيرات التي حصلت محلياً وعالمياً في مجال الطفولة ولتتلائم مع دليل التخطيط الاستراتيجي لمكتب رئاسة مجلس الوزراء.

وتم الاستناد إلى عدة مرجعيات عالمية وإقليمية ووطنية عند إعداد هذه الاستراتيجية كالتالي: إعلان مراكش حول حقوق الطفل (2010)، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأهداف التنمية المستدامة 2016 - 203، والسياسات والاستراتيجيات التي تم اعتمادها مؤخراً من قبل الهيئات والوزارات المعنية بالطفولة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقانون حقوق الطفل (وديمة)، ورؤية الإمارات 2021 ومؤشرات الأجندة الوطنية.

نظراً للأثر الكبير لوضع الأم على حياة أطفالها، فإنّ هذه الاستراتيجية تستهدف القضايا المرتبطة بالأمهات، والتي تؤثّر بشكل مباشر على بقاء الطفل ونمائه وصحته، إلا أنها لا تعالج قضايا التنمية الشاملة للمرأة، حيث أنّ تلك القضايا مدرجة في الاستراتيجية الوطنية لتقدّم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2015 - 2021م، وهي بمثابة وثيقة مرجعية مكملة لهذه الاستراتيجية.

صمّمت هذه الاستراتيجية لتكون شاملة وواسعة النطاق حيث يمكن لجميع قطاعات الوزارات والمؤسسات المنفذة لها استخدامها كمرجعية في إعداد خطط عمل محددة.

الرؤية

طفل يتمتّع بجميع حقوقه التي تكفلها الدولة وينمو في بيئة صحية وآمنة وداعمة تطوّر جميع قدراته ومهاراته.

الرسالة

ضمان وجود تشريعات وسياسات وبرامج في دولة الإمارات العربية المتحدة تكفل حقوق جميع الأطفال واليافعين في البقاء والصحة والنماء وتعليم جيّد النوعية والحماية من العنف والإساءة والإهمال بحيث يكونوا أفراداً فاعلين ومبدعين في مجتمعهم ووطنهم.

القيم

- **العدالة:** العدالة والإنصاف في السياسات والبرامج والخدمات لجميع الأطفال عامةً وللفئات ذات الخصوصية خاصةً دون تفرقة أو تمييز على أساس العمر أو الجنس أو الدين أو المكان أو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية.
- **مصلحة الطفل الفضلى:** هي جعل مصلحة الطفل فوق كل اعتبار وذات أولوية وأفضلية في جميع الظروف ومهما كانت مصالح الأطراف الأخرى.
- **رفاه وسعادة الأطفال:** توفير كافة أشكال الدعم (المادي والمعنوي والنفسي، إلخ) للأسر أو مقدمي الرعاية للوفاء بمسؤولياتهم تجاه الأطفال لضمان رفاهتهم وسعادتهم.

تعريفات

طفل: كل إنسان ولد حياً ولم يتم الثامنة عشرة ميلادية من عمره، ويشمل جميع فئات الأطفال دون تفرقة أو تمييز على أساس العمر أو الجنس أو الدين أو المكان أو الخلفية الاجتماعية أو الاقتصادية.

الفئات ذات الخصوصية تشمل: الأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية، والأطفال في مؤسسات الرعاية، والأطفال الأحداث، والأطفال ضحايا العنف والإساءة.

المشاركة: إعطاء الأطفال واليافعين الحق في المشاركة وإبداء الرأي والاستماع إليهم في جميع الأمور التي تهمهم وتعنيهم.

بيئة تعليمية شمولية: بيئة تعليمية مؤهلة تلبي الاحتياجات التعلّمية والتعليمية لكل طفل بغض النظر عن ما قد يكون لديه من صعوبات تعلّم أو إعاقة.

مؤسسات رعاية الأطفال: المؤسسات التي تقدم خدمات وقائية أو علاجية أو ارشادية للأطفال مثل دور الإيواء والرعاية للأطفال ضحايا الاتجار ومؤسسات رعاية الأطفال ذوي الإعاقة، ودور الأيتام، ومراكز إصلاح الأحداث، ومراكز الدعم الاجتماعي وغيرها.

التربية الوالدية: توفير البرامج والموارد والخدمات الداعمة للأسر ومقدمي الرعاية بهدف دعم قدرتهم وثقتهم بتنشئة أطفال يتمتعون بالصحة والحماية والسعادة.

المجلس الأعلى للأمومة والطفولة
THE SUPREME COUNCIL FOR Motherhood & Childhood

الهدف الاستراتيجي (1): تعزيز حق الأطفال والأمهات في رعاية شاملة ضمن بيئة صحية مستدامة			
#	المبادرات	مؤشرات الأداء[1]	الجهات المنفذة
1	ضمان تغطية التأمين الصحي والخدمات الصحية -بما فيها النفسية- لجميع الأمهات والأطفال بنهاية عام 2021.	نسبة الإنفاق على الصحة (% من الناتج المحلي الإجمالي) نسبة تغطية التأمين الصحي أو التغطية الصحية الشاملة (حسب الفئات العمرية ونوعية الخدمة) نسبة تغطية الرعاية الصحية للأمهات قبل الولادة وأثناءها وبعدها نسبة المراكز الصحية المتوفر بها خدمات الصحة النفسية للأطفال واليافعين	وزارة الصحة ووقاية المجتمع هيئة الصحة - أبوظبي هيئة الصحة بدبي وزارة التربية والتعليم
2	الارتقاء بجودة خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية لتلبية احتياجات جميع الأمهات والأطفال بما فيهم الأطفال ذوي الاعاقة بنهاية عام 2021.	عدد الأطباء الممارسين لكل 1000 نسمة من السكان عدد الممرضين والممرضات الممارسين لكل 1000 نسمة من السكان نسبة خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية الملتزمة بمعايير الجودة العمر المتوقع عند الولادة معدل الوفيات دون الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	
3	اعتماد سياسة غذائية متكاملة والتشجيع على تبني أنماط عيش صحية لدى الأطفال واليافعين بنهاية عام 2021.	نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن والسمنة (الأعمار 5 و10 و15 سنة) اعتماد سياسة غذائية متكاملة تشمل المقاصف المدرسية بنهاية عام 2017 نسبة الأطفال الذين يتم فحصهم بشكل دوري	
4	وقاية وحماية الأطفال واليافعين من المخاطر الصحية والبيئية والحوادث بنهاية عام 2021.	نسبة اليافعين المدخنين للتبغ والمصابين بالإدمان نسبة وفيات وإصابات الأطفال واليافعين جراء الحوادث والإصابات (العمدية وغير العمدية) نسبة الأطفال الذين تم تحصينهم (تطعيمهم) كاملاً نسبة المهنيين في المجال الصحي الذين تم تدريبهم على الكشف المبكر للإساءة	
5	تطوير برامج وطنية للوقاية من الأمراض السارية ومكافحتها بنهاية عام 2021.	عدد البرامج الوطنية المفعلة للوقاية من الأمراض السارية بنهاية عام 2017 نسبة الأطفال المصابين بداء السكري	

الهدف الاستراتيجي (2): تعزيز وقاية وحماية الطفل في إطار منظومة متكاملة وشاملة			
#	المبادرات	مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة
1	دعم وحدات حماية الطفل في الجهات المختلفة كآلية فعالة للحماية والتنسيق على المستوى المحلي والوطني بنهاية عام 2018.	عدد وحدات حماية الطفل المفعلة سنوياً في الجهات المعنية بالطفولة على المستوى المحلي والوطني اعتماد آلية محوكمة شاملة تضمن التنسيق وتطبيق اللائحة التنفيذية لقانون حقوق الطفل «وديمة» عدد الحالات التي تعاملت معها وحدات الحماية سنوياً ونوعيتها نسبة الحالات التي تعاملت معها وحدات الحماية بالتنسيق مع وحدات أخرى على المستوى المحلي والوطني	
2	توفير خدمات حماية متخصصة شاملة ومتكاملة ذات معايير جودة مطابقة لأفضل الممارسات العالمية بنهاية عام 2021.	نسبة المؤسسات المعنية بالأطفال التي تطبق إجراءات متكاملة لحماية الأطفال بنهاية عام 2018 نسبة مؤسسات رعاية الأطفال التي حققت معايير الجودة والتقييم والرقابة سنوياً نسبة الأطفال من عمر 2 إلى 14 سنة الذين تعرضوا للعقاب البدني أو النفسي (بسيط أو شديد) سنوياً	وزارة الداخلية وزارة تنمية المجتمع
3	بناء قدرات المؤسسات والمهنيين المعنيين بحماية الطفل بنهاية عام 2021م.	اعتماد معايير أخلاقية للعاملين مع الأطفال واليافعين لضمان حمايتهم بنهاية عام 2018م اعتماد معايير مهنية (license) لاختصاصيين حماية الطفل نسبة اختصاصيي الحماية المعتمدين سنوياً نسبة العاملين في مجال حماية الطفل الذين تلقوا تدريباً على الحماية إلى إجمالي عددهم	وزارة التربية والتعليم
4	تطوير برامج تدخّل فعالة لتحسين البيئة الأسرية للأطفال المعرضين للخطر بنهاية عام 2021م.	نسبة وحدات حماية الطفل المرتبطة بالبرامج الاجتماعية الأخرى (تأهيل الإدمان، برامج الحماية الاجتماعية، برامج الإرشاد الأسري المختلفة، إلخ) اعتماد تدابير وإجراءات ملزمة لحماية الأطفال في حالة انفصال الوالدين بنهاية عام 2017م	
5	تعزيز مفاهيم التربية الوالدية الإيجابية ومبادىء حماية الأطفال لدى كافة فئات المجتمع بنهاية عام 2021.	عدد البرامج المتاحة لتعليم الرعاية الوالدية وجود استراتيجية إعلامية وتوعوية وطنية شاملة عدد حملات التوعية العامة المنفذة سنوياً حول حقوق الطفل وحمايته	

المجلس الأعلى للأمومة والطفولة
THE SUPREME COUNCIL FOR Motherhood & Childhood

الهدف الاستراتيجي (3): تعزيز حق الأطفال واليافعين في فرص تعلّم جيد النوعية ينمي شخصياتهم وقدراتهم العقلية والبدنية			
#	المبادرات	مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة
1	تطوير السياسات والتشريعات والإجراءات الداعمة لتوفير مؤسسات ذات جودة تعنى برعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة واتاحتها لجميع الأطفال دون السادسة بنهاية عام 2021.	نسبة الإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي (% من الناتج المحلي الإجمالي) اعتماد استراتيجية متكاملة لتنمية الطفولة المبكرة بنهاية عام 2018 نسبة الأطفال الملتحقين بالحضانة ورياض الأطفال نسبة الحضانات ورياض الأطفال التي حققت معايير تقييم الأداء نسبة المعلمات الحاصلات على مؤهل جامعي أو تخصص في الطفولة المبكرة	وزارة التربية والتعليم
2	تطوير العملية التعليمية لتصبح مبنية على التعلّم والابتكار ومركزة على الطالب بنهاية عام 2021.	معدل استكمال المراحل التعليمية المختلفة نسبة التسرب في المراحل التعليمية المختلفة نتائج اداء الطلبة في الاختبارات الدولية (TIMSS- EMSA- PISA) نسبة الطلبة المستفدين من برامج تطوير المهارات (بما فيها المهارات الحياتية)	
3	تعزيز البناء المؤسسي لمنظومة التعليم في الدولة وتنمية قدرات الكوادر التربوية والإدارية وفقاً للمعايير الدولية بنهاية عام 2021.	نسبة المدرسين المؤهلين تربوياً (طبقاً لمنظومة ترخيص المعلمين) نسبة المدارس التي حققت معايير التقييم والرقابة نسبة المدرسين الذين تم تدريبهم على الأنشطة التشاركية سنوياً	مجلس أبوظبي للتعليم وزارة الدولة لشؤون الشباب
4	إتاحة بيئة تعليمية شمولية وآمنة تناسب قدرات واحتياجات جميع الأطفال بما فيهم الفئات ذات الخصوصية بنهاية عام 2021.	نسبة الشعور بالرضا عن المدرسة (من الخامس حتى الثاني عشر) نسبة الشعور بالأمان في المدرسة (من الخامس حتى الثاني عشر) نسبة الأطفال الذين يعانون من صعوبات تعلّم إلى عدد الأطفال في نفس المستوى التعليمي نسبة المدارس التي تطبق مقاييس دمج ذوي الإعاقات إلى عدد المدارس الكلي نسبة انتشار العنف والتنمر (الجسدي، واللفظي، والشعوري) بين الطلبة نسبة المدارس التي تطبق إجراءات متكاملة لحماية الأطفال مفاهيم ومبادئ حقوق الطفل وحقوق الإنسان مُدمجة في المناهج التعليمية بنهاية عام 2017	

الهدف الاستراتيجي (4): دعم المشاركة الفعالة للأطفال واليافعين في كافة المجالات			
#	المبادرات	مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة
1	رفع وعي الأسر ومقدمي الرعاية والمجتمع كافةً على حقوق الأطفال واليافعين في المشاركة بنهاية عام 2021.	عدد الدورات وورشات العمل المُوجّهة لجميع الأسر (بما فيها الوافدين) ومقدمي الرعاية لتعريفهم بحقوق الطفل وخاصةً المشاركة عدد حملات التوعية العامة المنفذة سنوياً حول حقوق الأطفال ومشاركتهم ونسبة تغطيتها	وزارة الثقافة وتنمية المعرفة
2	إيجاد آليات لمشاركة الأطفال واليافعين في المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلّي والوطني وتحفيزهم على المشاركة الفعالة فيها بنهاية عام 2021.	نسبة الأطفال الذين شاركوا في الأنشطة المدرسية (تحديد الأنشطة: مجلس الطلبة، وعريف الفصل، واجتماعات الطلبة، والإذاعة المدرسية، إلخ) سنوياً نسبة الأطفال الذين شاركوا في أنشطة خارج المدرسة (أندية الأطفال والشباب، والجمعيات المعنية بالأطفال والشباب، والتطوع، وبرامج مراكز وزارة الثقافة وتنمية المعرفة وغيرها) سنوياً نسبة الأطفال الذين شاركوا في أنشطة رياضية مختلفة داخل وخارج المدرسة سنوياً توافر مجموعة أدوات حول أنشطة تشاركية إبداعية واعتمادها في برامج التعليم عدد البرامج الإعلامية التي يشارك فيها الأطفال	وزارة التربية والتعليم مجلس أبوظبي للتعليم وزارة الدولة لشؤون الشباب

شاركت العديد من الجهات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة في تطوير النسخة النهائية من الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة 2017-2021، وذلك بعد التشاور معها والحصول علي مرئيات وملاحظات تلك الجهات، وهي:

- وزارة الصحة ووقاية المجتمع
- هيئة الصحة بدبي
- هيئة الصحة أبوظبي
- وزارة التربية والتعليم
- وزيرة الدولة لشؤون التعليم العام
- مجلس أبوظبي للتعليم
- وزيرة الدولة لشؤون الشباب
- وزارة الداخلية
- وزارة تنمية المجتمع
- وزارة الثقافة وتنمية المعرفة
- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.

المجلس الأعلى للأمومة والطفولة
THE SUPREME COUNCIL FOR Motherhood & Childhood

الهدف الاستراتيجي (5): تخطيط السياسات والبرامج بحيث تكون مبنية على أدلة ومعلومات دقيقة تكفل حقوق الطفل			
#	المبادرات	مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة
1	دعم قاعدة بيانات ومعلومات موحدة عن الصحة والتعليم والحماية والمشاركة ومستوى المعيشة (مصنفة حسب العمر والجنس والتوزع الجغرافي والخصائص الاجتماعية) بنهاية عام 2018.	نسبة مؤشرات الطفولة المعتمدة دولياً التي يتم تحديثها بانتظام عدد المسوحات المتعلقة بالطفولة الممولة من الدولة والتي يتم تنفيذها بانتظام (حسب دورية المسح) اعتماد معايير لسرية وخصوصية البيانات الخاصة بالطفل	الهيئة الاتحادية للإحصاء والتنافسية وزارة الصحة ووقاية المجتمع
2	ربط قاعدة البيانات والمعلومات والمعرفة بالجهات المعنية باتخاذ القرار ورسم السياسات الخاصة بالطفولة بنهاية عام 2019.	نسبة انجاز آلية ربط البيانات والمعلومات لمتخذي القرار	وزارة التربية والتعليم
3	دعم المعرفة حول التحديات التي يواجهها الأطفال بما فيهم الفئات ذات الخصوصية في مجال الصحة والتعليم والحماية والمشاركة ومستوى المعيشة بنهاية عام 2021.	نسبة الإنفاق الحكومي لإجراء البحوث والدراسات في مجالات الطفولة المختلفة إلى نسبة الإنفاق الحكومي العام عدد الدورات الدراسية للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطفولة في كلّيات التربية والقانون والخدمة الاجتماعية والطب والإعلام عدد الدراسات العليا المتخصصة في مجالات الإساءة ضد الأطفال، والتربية الخاصة، والطفولة المبكرة	وزارة الداخلية وزارة تنمية المجتمع هيئة الامارات للهوية

1 يجب تصنيف جميع المؤشرات – كلما أمكن- حسب العمر، والنوع الاجتماعي، والتوزع الجغرافي، ومواطنين ووافدين، والخلفية الاجتماعية الاقتصادية (status socioeconomic).

الخطة الاستراتيجية
لتعزيز حقوق و تنمية الأطفال ذوي الإعاقة
في دولة الإمارات العربية المتحدة 2017-2021

المجلس الأعلى للأمومة والطفولة

THE SUPREME COUNCIL FOR
Motherhood
& Childhood

المجلس الأعلى للأمومة والطفولة
THE SUPREME COUNCIL FOR Motherhood & Childhood

الخطة الاستراتيجية
لتعزيز حقوق وتنمية الأطفال ذوي الإعاقة
في دولة الإمارات العربية المتحدة 2017-2021

مقدمة

وضعت هذه الخطة الاستراتيجية (2017 - 2021) بقيادة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة والإتحاد النسائي العام بدولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» لدول الخليج العربية.

تغطي هذه الخطة الاستراتيجية جميع الأطفال ذوي الإعاقة الذين يعيشون في دولة الإمارات العربية (من الميلاد وحتى سن 18 عاماً) وأسرهم، وستتكامل وتندمج مع الخطط الاستراتيجية للطفولة في إطار رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة (2017 - 2021).

واسترشد العمل في هذه الخطة بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين الراسخة في كل من اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. واللتان تؤكدان على مسؤولية الحكومات لضمان تمتع جميع الأطفال، بغض النظر عن الجنس والإعاقة، بحقوقهم دون تمييز من أي نوع.

تم إعداد هذه الخطة الاستراتيجية بناء على النتائج والفجوات والتوصيات التي تم التوصل إليها في الدراسة التحليلية لوضع الأطفال ذوي الإعاقة، والتي تم تنفيذها في الفترة ما بين ديسمبر 2015 إلى مارس 2016، والتي اعتمدت على البحث المكتبي والاستبيانات والملاحظة ومقابلة مصادر المعلومات الرئيسيين ومجموعات النقاش المكثف مع العديد من المعنيين، لاستكشاف الموضوعات المتعلقة بوضع الأطفال ذوي الإعاقة و أولوياتهم. والتي تضمنت: 1) ممثلين عن الحكومة من القطاعات الاجتماعية والصحة والداخلية والتعليم، 2) مقدمي خدمات الإعاقة بما في ذلك المؤسسات العامة والخاصة في قطاعي الصحة وإعادة التأهيل والتعليم، 3) أولياء أمور الأطفال الذين يعانون الإعاقة / جمعيات أولياء الأمور، 4) الأطفال ذوي الإعاقة.

وبيّنت الدراسة التحديات الأساسية التالية:

- عدم وجود تعريفات ونظم للتصنيف ومعايير جودة موحدة وقاعدة بيانات شاملة للأطفال ذوي الإعاقة.
- عدم وجود جهة تعمل كمظلة اتحادية شاملة تمثّل المعنيين الرئيسيين وتكون مسؤولة عن التنسيق والمتابعة والرصد والتقييم وربط السياسات والخطط بمبادىء إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإتفاقية حقوق الطفل.
- نقص الموارد البشرية والموارد المالية المخصصة اللازمة لتقديم خدمات ذات جودة تغطي جميع الأطفال ذوي الإعاقة الذين يعيشون في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- نقص المشاركة الفعّالة للأطفال ذوي الإعاقة وأسرهم والمؤسسات الممثلة لهم في عمليات تخطيط وتنفيذ ومتابعة ورصد وتقييم واختيار الخدمات الداعمة لهم.

شاركت كافة الجهات المعنية في الدولة في مايو 2016 في طاولة مستديرة لمناقشة مسودة الخطة الاستراتيجية وتقديم التغذية الراجعة. وتم أخذ جميع الملاحظات والاقتراحات في الاعتبار لتطوير المسودة الثانية للخطة والتي تم إرسالها إلى جميع الشركاء لإضافة ملاحظاتهم لتطوير المسودة النهائية.

الرؤية

الأطفال ذوو الإعاقة الذين يعيشون في دولة الإمارات العربية المتحدة يندمجون بشكل كامل في المجتمع، ويصلون إلى كافة الخدمات ويشاركون في كافة جوانب الحياة بشكل كامل على قدم المساواة مع أقرانهم غير المعاقين، في مجتمع داعم ودامج.

الرسالة

تتخذ دولة الإمارات العربية المتحدة كافة التدابير القانونية والإدارية وغيرها من التدابير اللازمة، لتضمين جميع الأطفال ذوي الإعاقة الذين يعيشون في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل كامل في كافة السياسات والبرامج: بما يضمن مشاركتهم الكاملة في المجتمع وتعزيز حصولهم على كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية بدون تمييز.

المبادىء الموجَهة

تتبنى الخطة الاستراتيجية المبادىء التالية في تناولها لقضايا الأطفال ذوي الإعاقة وأسرهم:

- ضمان تمتع جميع الأطفال ذوي الإعاقة بكافة حقوق الإنسان بشكل كامل ومتساوٍ.
- احترام كرامة واستقلالية وحرية اختيار الأطفال ذوي الإعاقة.
- احترام وتقدير الاختلاف وقبول الأطفال ذوي الإعاقة كجزء من التنوع البشري والإنساني.
- عدم التمييز وتكافؤ الفرص والمساواة بين الذكور والإناث.
- الإتاحة الكاملة والمشاركة الفعالة والاندماج في المجتمع.
- احترام القدرات المتنامية للأطفال ذوي الإعاقة و احترام حقهم في الاحتفاظ بهويتهم.

الخطة

الهدف الاستراتيجي (1): اعتماد وتوحيد تعريفات وتصنيفات شاملة عن الأطفال ذوي الإعاقة تتماشى مع المعايير الدولية ومبادىء اتفاقيتي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الطفل	
المبادرات	العلامات الرئيسية للتقدم
1-1: تطوير إطار وطني لتعريف وقياس وتصنيف الإعاقة يتماشى مع المعايير الدولية ومبادىء اتفاقيتي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الطفل.	1-1-1: «الإطار الوطني لتعريف وقياس وتصنيف الإعاقة» والمتماشى مع المعايير الدولية[1] ومبادىء اتفاقيتي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الطفل تم تطويره بمشاركة المعنيين من القطاعين الحكومي والخاص على المستويين المحلي والوطني، وتم إصداره في إطار قانون/قرار اتحادي بنهاية عام 2017م. 2-1-1: «الإطار الوطني لتعريف وقياس وتصنيف الإعاقة" تم تطبيقه بشكل ملزم بنهاية عام 2018.
2-1: إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة وشاملة على المستوى السكاني عن الأطفال ذوي الإعاقة.	1-2-1: قاعدة البيانات الإلكترونية على المستوى السكاني تم تطويرها بمشاركة المعنيين في القطاعين الحكومي والخاص بنهاية عام 2019[2]. 2-2-1: جمع بيانات الأطفال ذوي الإعاقة تم إدراجها في الدراسات المسحية الخاصة بالأسر المعيشية والتعداد السكاني[3].

الهدف الاستراتيجي (2): إدماج كل ما يتعلق بالأطفال ذوي الإعاقة في كافة السياسات والخطط والبرامج	
المبادرات	العلامات الرئيسية للتقدم
1-2: إيجاد جهة واحدة مسؤولة عن التنسيق وتطوير ورصد السياسات والتشريعات المتعلقة بإعاقات الطفولة.	1-1-2: النظام المسؤول عن التنسيق وتطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بإعاقات الطفولة والذي يمثل كافة المعنيين (الوزارات والهيئات والمجالس ذات الصلة والأشخاص ذوي الإعاقة وأولياء الأمور) على المستويين الإتحادي والمحلي تم اعتماده على المستوى الإتحادي بنهاية عام 2017. 2-1-2: نظام متابعة ورصد تنفيذ مبادرات الاستراتيجية تم تأسيسه بنهاية عام 2018.
2-2: إدراج المبادرات الخاصة بالأطفال ذوي الإعاقة في السياسات والخطط والبرامج ذات الصلة على المستويين الإتحادي والمحلي.	1-2-2: نسبة تضمين المبادرات الخاصة بالأطفال ذوي الإعاقة في كافة السياسات والخطط والبرامج المعتمدة من قبل الوزارات والهيئات المعنية على المستويين الوطني والمحلي بنهاية عام 2020. 2-2-2: نسبة المبادرات الخاصة بالأطفال ذوي الإعاقة المموّلة إلى نسبة المبادرات المقترحة في الخطط الإتحادية والمحلية.

الهدف الاستراتيجي (3): تحسين جودة وتغطية الخدمات المتخصصة وخدمات المسار العام المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة	
المبادرات	العلامات الرئيسية للتقدم
3-1: بناء قدرات المهنيين المؤهلين والمعتمدين لتلبية حقوق الأطفال ذوي الإعاقة وزيادة أعدادهم.	3-1-1: تحديد أعداد المهنيين المؤهلين من كافة التخصصات لتقديم الخدمات للأطفال ذوي الإعاقة بنهاية عام 2017. 3-1-2: نسبة المهنيين من كافة التخصصات ذات الصلة الذين يقدمون الخدمات للأطفال ذوي الإعاقة المعتمدين من قبل المختصة بذلك بنهاية عام 2018.[4] 3-1-3: 75% من كافة التخصصات المعتمدة لتقديم الخدمات للأطفال ذوي الإعاقة تم تغطيتها بنهاية عام 2021.
3-2: تطبيق معايير جودة وإعتماد الخدمات.	3-2-1: وثيقة «المعايير الموحدة الشاملة لجودة الخدمات»[5] والمتماشية مع المعايير الدولية وأدوات القياس والرصد والتقييم الخاصة بهاتم إصدارها في إطار قانون/قرار إتحادي بنهاية عام 2017. 3-2-2: نسبة الجهات المقدمة للخدمة التي تستخدم مجموعة معايير موحدة ومعتمدة من جهة واحدة بنهاية عام 2021. 3-2-3:المعايير الموحدة الشاملة لجودة الخدمات وأدوات القياس يتم التفتيش عليها بانتظام على المستويين الإتحادي والمحلي بنهاية عام 2021.[6]

الهدف الاستراتيجي (4): تعزيز المشاركة الفعالة للأطفال ذوي الإعاقة وأسرهم والمؤسسات ذات الصلة في القضايا والموضوعات المرتبطة بهم وبتنمية المجتمع	
المبادرات	العلامات الرئيسية للتقدم
4-1: رفع وعي الكادر الإداري والتعليمي وطلبة المدارس وأسرهم بالتعليم الدمجي.	4-1-1: برامج رفع وعي الكادر الإداري والتعليمي وطلبة المدارس وأسرهم عن التعليم الدمجي تم تنفيذها في 100% من المدارس بنهاية عام 2021. 4-1-2: اتجاهات ومعارف الكادر الإداري والتعليمي وطلبة المدارس وأسرهم عن التعليم الدمجي تحسنت بنسبة 50% بنهاية عام 2021.
4-2: تأسيس جمعيات أولياء أمور ومجموعات دعم للأطفال ذوي الإعاقة في كل إمارة لدعم حقوق الأطفال ذوي الإعاقة ودمجهم.	4-2-1: جمعية أولياء أمور الأطفال ذوي الإعاقة ومجموعة دعم واحدة على الأقل تم تأسيسها في كل إمارة بنهاية عام 2021[7]
4-3: رفع وعي الأطفال ذوي الإعاقة وأسرهم والمجتمع ككل بحقوق الأطفال ذوي الإعاقة والفرص المتاحة لهم للمشاركة والاندماج.	4-3-1: أنشطة رفع وعي الأطفال ذوي الإعاقة وأسرهم تصل إلى 75% من الأطفال ذوي الإعاقة المسجلين وأسرهم بنهاية عام 2021. 4-3-2: 100% من المرافق الخاصة باللعب ووقت الفراغ والرياضة المبنية حديثاً تكون متاحة للأطفال ذوي الإعاقة و100% من الموجود منها حالياً يعاد تكييفها لتكون متاحة لهم بنهاية عام 2021.

الهامش

1 إن تعريف الإعاقة المعترف به من قبل اليونسيف هو التعريف المبيّن في التصنيف الدولي للوظائف والإعاقة والصحة (ICF) الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية والذي يعرّف الإعاقة على أنها عملية مركّبة تشير إلى التفاعل بين فرد (لديه حالة صحية ما) وعوامل سياقية (بيئية وشخصية) خاصة به. يمكن أن يستخدم التصنيف الدولي للوظائف والإعاقة والصحة (ICF) كإطار مفاهيمي للإطار الوطني حيث أنه يعكس توجّه وظيفي للتعامل التنفيذي مع الإعاقة.

2 تحث اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الدول على جمع البيانات الإحصائية التي تمكّنها لصياغة وتنفيذ السياسات التي تضع الإتفاقية موضع التنفيذ (بند "31").

3 يمكن جمع بيانات عن الإعاقة عن طريق إضافة وحدة أسئلة خاصة (يُرجع إلى الوحدة الخاصة عن أداء الطفل الوظيفي والإعاقة لليونسيف ومجموعة واشنطن) إلى استمارة المسح الموجودة بالفعل، ويمكن تحليل هذه البيانات بناءً على خصائص الأطفال والأسر المعيشية.

4 يمكن أن تكون الجهات المنوط بها الاعتماد حكومية، مثل وزارة الصحة كما في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا أو وزارة الشؤون الاجتماعية كما في هونج كونج أو جهات مستقلة مثل لجنة اعتماد خدمات التأهيل كما في كندا.

5 تغطي وثيقة معايير الجودة الشاملة معايير الجودة الفنية والإدارية، بما في ذلك معايير جودة الإتاحة وحماية الطفل.

6 بخصوص المبادرة (3-2) عن معايير الجودة، فإن معايير الجودة الموجودة حالياً كما ذكرت وزارة تنمية المجتمع تختص بالتربية الخاصة وبرامج التدخل المبكر وخدمات العملاء للإعاقات، وتتضمن المبادرة ما يلي: (أ) التأكد من أن معايير الجودة شاملة وتغطي كافة الخدمات (الصحة و التعليم الدامج و الترويح و الرياضة إلخ.. (ب) استكمال أي معايير جودة غير موجودة لأي من الخدمات المختلفة (إذا احتاج الأمر) (ج) التأكد من أن معايير الجودة تتماشى مع المعايير الدولية (د) تطوير أدوات للقياس والرصد والمتابعة (هـ) إصدار معايير الجودة واعتمادها من خلال قانون \ قرار إتحادي (و) تطبيق نظام معايير الجودة بواسطة مقدمي الخدمات في القطاعين الحكومي والخاص (ز) ضمان عمليات التفتيش والمتابعة على المستويين الإتحادي والمحلي.

7 المجموعات المساندة من أسر الأطفال ذوي الإعاقة هي تجمعات غير رسمية لأولياء الأمور، أما جمعيات أولياء الأمور فهي مشهرة ومسجلة رسمياً كجمعيات غير حكومية ينظم عملها القانون الخاص بالجمعيات الأهلية.

شاركت العديد من الجهات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة في تطوير النسخة النهائية من الخطة الاستراتيجية لتعزيز حقوق وتنمية الأطفال ذوي الإعاقة 2017-2021، وذلك بعد التشاور معها والحصول علي مرئيات وملاحظات تلك الجهات، وهي:

- وزارة الصحة ووقاية المجتمع
- هيئة الصحة بدبي
- هيئة الصحة أبو ظبي
- وزارة التربية والتعليم
- مجلس أبو ظبي للتعليم
- وزارة تنمية المجتمع
- وزارة الداخلية (مركز حماية الطفل- مراكز الدعم الاجتماعي)
- هيئة تنمية المجتمع في دبي
- حكومة الشارقة - دائرة الخدمات الاجتماعية
- مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة
- مركز راشد للمعاقين
- مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية
- مركز دبي للتوحد
- جمعية الإمارات لمتلازمة داون
- مركز النور لتدريب المعاقين
- مؤسسة سدرة
- جمعية أهالي ذوي الإعاقة
- نادي الثقة للمعاقين
- مركز نيو إنجلند فور تشلدرين

@ جميع الحقوق محفوظة ٢٠١٧. المجلس الأعلى للأمومة والطفولة